

Distr.: General
31 March 2003
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت (للفترة من ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٣)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير سردا للتطورات وللأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت خلال الستة أشهر الماضية وفقا للولاية المسندة إليها بموجب قرارات مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١، و ٦٨٩ (١٩٩١) المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩١، و ٨٠٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٣.

ثانيا - التطورات الرئيسية

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، تدهورت الأوضاع في منطقة عمليات البعثة تدهورا شديدا بسبب التطورات السياسية والعسكرية في المنطقة، مما اضطرني في النهاية إلى وقف عمليات اليونيكوم في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣ لأسباب أمنية ونظرا لأنه لم يعد بإمكانها تنفيذ الولاية المسندة إليها. وبحلول ٢١ آذار/مارس، تم إجلاء جميع أفراد البعثة باستثناء مقر صغير بقي في مركز خيطان للدعم في مدينة الكويت.

٣ - وخلال معظم الفترة قيد الاستعراض، واصلت اليونيكوم رصد المنطقة المجردة من السلاح، التي تمتد ١٠ كيلومترات داخل العراق وخمسة كيلومترات داخل الكويت، والممر المائي لخور عبد الله على طول الحدود البحرية بين البلدين. واضطلعت اليونيكوم بعمليات الرصد من مراكز مراقبة ثابتة وعن طريق تسيير الدوريات البرية والبحرية والجوية. غير أن تسيير دوريات قوارب في المجرى المائي خُفض بشدة لأن السلطات العراقية لم تسمح لليونيكوم باستخدام الرصيف الموجود عند النقطة م-٢ في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وفي ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٣، نُقلت قاعدة الدوريات والمراقبة الموجودة في النقطة م-٣ إلى المقر

البحري في معسكر خور لأسباب أمنية وتوقفت مؤقتاً الدوريات في المنطقة المجردة من السلاح في شبه جزيرة الفاو.

٤ - وفي ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٣، وقع ٧١٤ انتهاكا للمنطقة المجردة من السلاح، منها ٦٦٠ انتهاكا جويًا، و ١٦ انتهاكا بحريًا، و ١٤ انتهاكا لزرع السلاح، و ٢٤ انتهاكا بريًا. وزاد عدد الانتهاكات الجوية فوق المنطقة المجردة من السلاح على ضعف ما بلغته في فترة الأشهر الستة الماضية (من ٢٣٣ إلى ٦٦٠)، وزادت بشكل كبير في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ وبعد ذلك. ومعظم هذه الانتهاكات الجوية تتعلق بطائرات نفثة سمع صوتها ولكنها كانت تطير على ارتفاعات شاهقة يتعذر معها مشاهدتها أو تحديد هويتها. ومن ضمن العدد الإجمالي للانتهاكات الجوية، يتعلق ١٨ انتهاكا بطائرات مروحية و ٣ انتهاكات بطائرات بلا طيار شوهدت تحلق فوق المنطقة المجردة من السلاح. وتتعلق الانتهاكات البحرية البالغ عددها ١٦ انتهاكا بـ ١٣ قارب صيد عراقي، وسفيني شحن عراقيتين، وقارب واحد لدوريات الشرطة العراقية شوهدت جميعها تعمل في المياه الكويتية. وتضمنت انتهاكات نزع السلاح البالغ عددها ١٤ انتهاكا، ٨ انتهاكات حصلت في الجانب العراقي و ٦ انتهاكات في الجانب الكويتي من المنطقة المجردة من السلاح. وشملت انتهاكات نزع السلاح في الجانب العراقي انتهاكين استخدمت فيهما أسلحة صغيرة قرب نقطة عبور العبدلي، وأربعة انتهاكات شوهدت فيها بنادق وانتهاكين شوهد فيهما مدفعان آليان، وكانت تحمل هذه الأسلحة شرطة الجمارك العراقية أو مدنيون. وفي الجانب الكويتي، شملت انتهاكات نزع الأسلحة الستة انتهاكا شوهد فيه قارب دورية بحرية كويتية محمل عليه مدفع من عيار ١٢,٧ مم، وخمسة انتهاكات شوهدت فيها قوات عسكرية تابعة للولايات المتحدة تحمل رشاشات من طراز M-16 أو بنادق داخل المنطقة المجردة من السلاح. وسجل ما مجموعه ٢٤ انتهاكا بريًا خلال الفترة قيد الاستعراض شملت ١٩ انتهاكا في الجانب الكويتي وخمس انتهاكات في الجانب العراقي من المنطقة المجردة من السلاح. وجميع الانتهاكات البرية في الجانب الكويتي والبالغة ١٩ انتهاكا شملت إما مركبات عسكرية كويتية أو مركبات وقوات عسكرية تابعة للولايات المتحدة تدخل من الجانب الجنوبي للحاجز الترابي في المنطقة المجردة من السلاح. ومن ضمن هذه الانتهاكات البرية حادثة شوهدت فيها القوات البحرية للولايات المتحدة ضمن المنطقة المجردة من السلاح تجري اختبارات على معدات اتصالات من التردد العالي والعالي جدا. وشملت الانتهاكات البرية الخمسة في الجانب العراقي مركبة عسكرية عراقية دخلت المنطقة المجردة من السلاح لإصلاح خطوط الهاتف في منطقة صفوان وأربعة انتهاكات كانت الشرطة العراقية فيها تبني مواقع دفاعية في مراكز الشرطة التابعة لها.

٥ - والسلطات العراقية هي التي قدمت جميع الشكاوى الواردة والبالغ عددها ١١٢ شكوى. ومعظم هذه الشكاوى يتعلق بالانتهاكات الجوية للمجال الجوي العراقي. وكانت هناك حالات قليلة قدمت فيها شكاوى في ما يتعلق بقوات بريطانية وقوات تابعة للولايات المتحدة زعم أنها كانت تعمل ضمن المنطقة الواقعة تحت مسؤولية اليونيكوم. واستجابة لذلك، أجرت اليونيكوم تحقيقات للتأكد من هذه الحوادث وقدمت تقارير عن استنتاجاتها. وواصل المسؤولون العراقيون مطالبتهم لليونيكوم بالإبلاغ عن عدد أكبر بكثير من الانتهاكات الجوية والتعرف على طراز وجنسية الطائرات. وواصلت اليونيكوم إبلاغ العراق بأنها لا تملك الوسائل التقنية أو القدرة على التحديد الدقيق لهوية جميع الطائرات التي تحلق فوق المنطقة المجردة من السلاح. ورغم هذه القيود، أبلغت اليونيكوم عن جميع ما شاهدته أو سمعته من طائرات تحلق فوق المنطقة المجردة من السلاح باعتبارها انتهاكات.

٦ - وشملت الحوادث، البالغ عددها ١١ حادثاً، التي أبلغت عنها البعثة خلال الأشهر الستة الماضية، ثلاث حالات قام فيها شباب عراقيون بإلقاء الحجارة على مركبات وأفراد تابعين للأمم المتحدة، وأربع حالات رفضت فيها الشرطة الكويتية السماح لسيارات الأمم المتحدة بالمرور عبر البوابات الموجودة في السياج الكهربائي في الجانب الكويتي من المنطقة المجردة من السلاح. وفي ثلاث حالات رفع السلاح على أفراد الأمم المتحدة؛ في اثنتين منها من جانب الشرطة الكويتية في نقاط التفتيش الكويتية، وفي الحالة الثالثة من جانب الشرطة العراقية في بوابة مقر اليونيكوم. وفي مناسبة أخرى، قامت سيارة مدنية لم يمكن تحديد هويتها بالمرور بسرعة فائقة من الكويت عبر نقاط التفتيش الكويتية وعبرت نقطة التفتيش التابعة لليونيكوم في نقطة عبور العبدلي على الحدود بين العراق والكويت. واحتجت اليونيكوم على هذه الحوادث لدى مسؤولي الاتصال التابعين لكل من البلدين المضيفين. وفي ٥ آذار/مارس، قبل حوالي أسبوعين من وقف عملاتها، شاهدت اليونيكوم مقاولين تابعين للسلطات الكويتية يفتحون عدة فتحات في السياج الكهربائي. ورغم أنه جرى إغلاق هذه الفتحات في ما بعد، شوهدت الجرافات تسوي الجسر الرملي وتملأ الخندق الممتد على طول الحدود الجنوبية للمنطقة المجردة من السلاح بحيث تتيح إمكانية مرور المركبات. وبحلول ١٦ آذار/مارس، وصل عدد الفتحات في السياج ١٣ فتحة وشاهدت اليونيكوم ٣٨ فتحة في الحاجز الترابي. وعملاً بالفقرة ٥ من الفرع بء من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، تم إبلاغ مجلس الأمن فور حصول هذه الحوادث، كما تم إبلاغ ممثلي البلدان المساهمة بقوات.

٧ - وواصلت الوحدة الطبية الألمانية ما تقدمه من دعم طبي قيّم لأفراد اليونيكوم وللشبان المحليين على حد سواء في منطقة البعثة. وأجرى الفريق ثلاث عمليات إجلاء طبي لشبان عراقيين أصيبوا بجراح بالغة نتيجة انفجار الألغام. وكانت هناك حالات قليلة من

الحروق البالغة تمت فيها معالجة المصابين في المرافق الطبية لليونيكوم ثم حولوا بعد ذلك إلى مستشفيات محلية في أم قصر أو البصرة. وفضلا عن ذلك، يجلب العراقيون يوميا مرضاهم والمصابين إلى مقر اليونيكوم في أم قصر أو إلى إحدى قواعد الدوريات والمراقبة طالبين المعالجة الطبية والأدوية. واستمرت السلطات الكويتية في التعاون مع اليونيكوم في الحالات الطارئة بالسماح للطائرات المروحية التابعة للأمم المتحدة بالتحليق فوق الأجواء الكويتية وهي تحمل مواطنين عراقيين في حاجة ماسة للرعاية الطبية.

٨ - أما في ما يتعلق بنقل نقطة العبور دلتا، التي تضررت نتيجة الفيضان الذي جرى في آذار/مارس ٢٠٠٢، فقد اكتمل بناء المرفق الجديد وبدأ استخدام نقطة العبور الجديدة اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

٩ - وأصبح برج الاتصالات التابع لليونيكوم والموجود فوق جبل سنام، في الجانب العراقي من المنطقة المجردة من السلاح، مثقلا جدا بالمعدات الإضافية، وتعرض لتلف شديد حتى أنه أصبح معرضا للسقوط. وأجرت اليونيكوم مشاورات لفترة طويلة مع السلطات العراقية من أجل استبدال البرج الحالي ببرج جديد أعلى وأمتن، ولكنها لم تتمكن من التوصل إلى الاتفاق اللازم لاستبدال البرج. ولذا قامت اليونيكوم بالتفاوض من أجل استخدام دعامتين كويتيتين لتركيب المعدات عليهما. وتمثلت الخطة في بناء دعامتين إضافيتين بهدف تشغيل الطريق البديل.

١٠ - إن خطة اليونيكوم الأمنية تنص على نقل البعثة واحتمال إجلائها إذا ما أصبحت البعثة غير قادرة على الوفاء بولايتها أو في حالة وجود مخاطر غير مقبولة أو ما يهدد أمن أفرادها. ولا يمكن أن يتوقع من أفراد الأمم المتحدة أن يعملوا في بيئة ملوثة بالأسلحة الكيميائية أو البيولوجية. وعلى نحو استثنائي ونظرا لظروف العمل الفريدة لليونيكوم، تم شراء معدات للحماية من المواد النووية والبيولوجية والكيميائية لجميع أفراد اليونيكوم الأساسيين لتستخدم فقط في حالة حدوث طارئ قبل التمكن من إجلاء جميع أفراد اليونيكوم. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أنشئت وحدة المواد النووية والبيولوجية والكيميائية في البعثة وأرسل مستشار مختص بالمواد النووية والبيولوجية والكيميائية إلى اليونيكوم، كما أرسل مراقب عسكري خصيصا لهذا الغرض. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى فريق من الخبراء تدريبا لأفراد اليونيكوم على الحماية من المواد النووية والبيولوجية والكيميائية في الفترة من ٨ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

١١ - وفي أواخر كانون الثاني/يناير، كانت البعثة تعمل في جو من الحيرة المستمرة. ولقد شكل الحشد العسكري في الجانب الكويتي من المنطقة المجردة من السلاح احتمالا لمواجهة

اليونيكوم تحديات جسيمة في مجالي وفائها بولايتها وكفالة أمن أفرادها. وفي سياق الجهود التي كانت اليونيكوم تبذلها إزاء تطور الحالة، واصلت استعراضها لمفهوم عملياتها واضطلاعها بمهامها الرئيسية، وكانت تقوم في الوقت نفسه بوضع ترتيبات للطوارئ من أجل التصدي لأي أزمة في حال وقوعها. وجرى تنقيح الخطط التفصيلية للأمن والإجلاء، وتواصلت عمليات التدريب على جميع المستويات استعدادا لما يمكن أن يحصل من تطورات قد تتسبب في عدم قدرة اليونيكوم على الوفاء بولايتها، وهذا ما حصل بالفعل.

١٢ - وفي ١٦ شباط/فبراير، أعلنت اليونيكوم المرحلة الثانية من خطة الأمن والنقل/الإجلاء، وفرض بعض القيود على الحركة ونقل الأفراد إلى قاعدة الدوريات والمراقبة البحرية المعزولة في النقطة م-٣ في العراق.

١٣ - وفي ٧ آذار/مارس، ونظرا للتدهور السريع في الحالة الأمنية، أذن لليونيكوم بإعلان المرحلة الثالثة من الخطة. وفي ذلك الوقت، كانت الدوريات في الممر المائي لخور عبد الله والدوريات الجوية المعتادة قد أوقفت، ونقل الأفراد غير الأساسيين إلى مدينة الكويت، وأعدت الأسلحة الثقيلة للتخزين، وأعطى جميع الأفراد الأساسيين معدات للحماية من المواد النووية والبيولوجية والكيميائية، وبدأت الكتيبة البنغلاديشية بزيادة مستوى الحماية لقواعد الدوريات والمراقبة، وأنشئ مركز قيادة بديل في معسكر خور، وتم إعداد الأفراد لنقلهم إلى مناطق التجمع.

١٤ - وفي ١٢ آذار/مارس، وفي ضوء الحالة الأمنية والحشد الكثيف جدا للقوات في الجانب الكويتي، أجرت اليونيكوم تعديلا على المرحلة الثالثة من خططها الأمنية. وتم نقل جميع الأفراد الملحقين بقواعد الدوريات والمراقبة في الجانب العراقي من المنطقة المجردة من السلاح، وتم نقل أفراد اليونيكوم في مكتي الاتصال في بغداد وميناء أم قصر بصورة مؤقتة إلى مقر اليونيكوم في أم قصر أو إلى مدينة الكويت. وفي الوقت نفسه، بقيت العمليات المعتادة للطائرات المروحية وجميع العمليات البحرية متوقفة باستثناء المراقبة بالرادار، في حين كثفت الدوريات على الجانب الكويتي من المنطقة المجردة من السلاح.

١٥ - وفي مساء ١٦ آذار/مارس، ونظرا للزيادة الهائلة في الأخطار المحدقة بأفراد اليونيكوم، أذن لها بإجراء التحضيرات النهائية وفقا للمرحلة الرابعة من الخطة، وذلك بنقل الأفراد إلى مناطق التجمع المحددة في مقار القطاعات ومن ثم إلى مدينة الكويت. وخلال يوم ١٧ آذار/مارس، أوقفت بشكل نهائي جميع عمليات الرصد والمراقبة التي تقوم بها اليونيكوم في المنطقة المجردة من السلاح. وأبلغ مجلس الأمن في اليوم نفسه أن قوات اليونيكوم على الحدود العراقية الكويتية لم تعد قادرة على العمل وأنه سيترب على الانسحاب توقف ولاية البعثة.

١٦ - وقدر الإمكان، نقلت أصول الأمم المتحدة ذات القيمة والمعدات المملوكة للقوات إلى عهدة حكومة الكويت لحفظها. وفي ١٧ آذار/مارس، نقلت اليونيكوم مقرها إلى مركز القيادة البديل في معسكر خور في الجانب الكويتي من المنطقة المجردة من السلاح، وبحلول ١٨ آذار/مارس، كان جميع الأفراد العسكريين والمدنيين التابعين لليونيكوم، بما في ذلك مقر اليونيكوم، قد نقلوا إلى مدينة الكويت. وفي الفترة من ١٩ إلى ٢١ آذار/مارس، أجلى جميع أفراد اليونيكوم تقريباً وطائراتها المروحيات جواً إلى قاعدة الأمم المتحدة للنقل والإمداد في برينديزي، بإيطاليا، وفي داكا. وأبقى على مقر خلفي في مركز خيطان للدعم في مدينة الكويت من أجل تمثيل البعثة، وأداء مهام الاتصال السياسية والعسكرية الرفيعة المستوى، والاحتفاظ بقدرة على إجراء تخطيط لحالات الطوارئ من أجل مواصلة العملية أو تعديلها، والاضطلاع بالمهام المتبقية على اليونيكوم مثل التصرف في الأصول وتوفير الدعم اللازم لكيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة حسب الاقتضاء.

ثالثاً - المسائل التنظيمية

١٧ - في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، بلغ قوام اليونيكوم الإجمالي ١٣٣٢ فرداً على النحو التالي:

(أ) ما مجموعه ١٩٤ مراقباً عسكرياً من: الاتحاد الروسي (١١)، والأرجنتين (٤)، واندونيسيا (٦)، وأوروغواي (٦)، وأيرلندا (٧)، وإيطاليا (٦)، وباكستان (٨)، وبنغلاديش (٦)، وبولندا (٥)، وتايلند (٦)، وتركيا (٦)، والدانمرك (٥)، ورومانيا (٦)، وسنغافورة (٢)، والسنغال (٦)، والسويد (٢)، والصين (١١)، وغانا (٦)، وفرنسا (١٢)، وفنزويلا (٣)، وفنلندا (٧)، وفيجي (٧)، وكينيا (٤)، وماليزيا (٦)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (١١)، والنمسا (٢)، ونيجيريا (٦)، والهند (٨)، وهنغاريا (٦)، والولايات المتحدة الأمريكية (١١)، واليونان (٣)؛

(ب) كتيبة مشاة مؤلفة من ٧٧٥ فرداً من بنغلاديش (تضم ١٤ بحاراً للقطاع البحري)؛

(ج) وحدة هندسية مؤلفة من ٥٠ فرداً من الأرجنتين (تضم ٨ أفراداً مختصين بالرادار)؛

(د) وحدة نقل وإمداد مؤلفة من ٣٠ فرداً من الأرجنتين؛

(هـ) وحدة طائرات مروحية مؤلفة من ٤٠ فرداً من بنغلاديش؛

(و) وحدة طبية مؤلفة من ١٤ فرداً من ألمانيا؛

(ز) ما مجموعه ٢٢٩ من الموظفين المدنيين، منهم ٦٦ معيّنون دولياً و ١٦٣ معيّنون محلياً.

وتولى اللواء فرانسيسزيك غاغور (بولندا) قيادة القوة في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

رابعاً - الجوانب المالية

١٨ - اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٩٧/٥٦ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢، مبلغاً إجماليه ٨٠٠ ٨٦٦ ٥٢ دولار للإنفاق على اليونيكوم في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، رهناً بالاستعراض الذي يجريه مجلس الأمن في ما يتعلق بمسألة إنهاء البعثة أو مواصلتها. ويمول ثلثا هذا المبلغ، بما يعادل مبلغ ٣٣,٦ مليون دولار، من تبرعات مقدمة من حكومة الكويت.

١٩ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص لليونيكوم عن الفترة منذ بداية البعثة ما قيمته ١٥,٦ مليون دولار. كما بلغت المساهمات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ٢ ١٦١,٨ مليون دولار.

خامساً - ملاحظات

٢٠ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ازداد التوتر على طول الحدود بين العراق والكويت نظراً للحشد العسكري الهائل على الجانب الكويتي من الحدود. وواصلت اليونيكوم الاضطباع بمسؤولياتها والمساهمة في إشاعة الاستقرار في منطقة الحدود حتى يوم ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣، حين أوجبت الأوضاع في الميدان انسحاب معظم البعثة لأسباب أمنية. وطوال هذه الفترة، وهو ما كان عليه الوضع في السابق، ظلت البعثة تحظى في معظم الأحيان بالتعاون التام من جانب السلطات العراقية والكويتية.

٢١ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت اليونيكوم توفير الدعم لمختلف أنشطة الأمم المتحدة في منطقة عملياتها، والتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى، ولا سيما في ما يتعلق بالإدارة والتخطيط في المجال الأمني. وفي هذا الصدد، أود أن أشير، على وجه الخصوص، ما تحقق بفضل الدور التيسيري الذي أداه كبير مستشاري اليونيكوم، في نجاح نقل بنود عديدة من الممتلكات الكويتية من العراق إلى الكويت، وتم ذلك في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣، بتعاون تام من العراق والكويت.

٢٢ - وبسبب اندلاع الصراع في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، أصبح من الضروري سحب غالبية أفراد اليونيكوم، وعاد هؤلاء إلى بلادهم أو إلى أماكن عملهم السابقة. ومع ذلك،

بقي مقر صغير في مدينة الكويت يضم ١٢ مراقبا عسكريا، و ٢٠ موظفا مدنيا من الموظفين الأساسيين، وبعض الموظفين المحليين.

٢٣ - وفي حين يبدو واضحا أن اليونيكوم غير قادرة حاليا على الوفاء بولايتها بسبب الأوضاع في الميدان، فإن أفرادها قد وزعوا بصورة مؤقتة وسيحدد موعد عودتهم لاستلام مهامهم بالتشاور مع المجلس. أما المقر الصغير في قاعدة اليونيكوم للنقل والإمداد في مدينة الكويت فسيضطلع بمهام الاتصال وسيوفر دعما قيما لأنشطة الأمم المتحدة الأخرى عندما تبرز الحاجة إلى ذلك. وعليه أوصي بالإبقاء على هذا الوجود في عناصر حفظ السلام المتبقية، بمستوى مناسب، لمدة ثلاثة أشهر أخرى تنتهي في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٣، رهنا باتخاذ مجلس الأمن أي قرارات أخرى بشأن ولاية اليونيكوم.

٢٤ - وفي الختام، أود أن أشيد بالقائد السابق للقوة، اللواء ميغيل أنخل مورينو، وبخلفه اللواء فرانسيسزيك غاغور، وبالرجال والنساء العاملين تحت قيادتهما، لما أبدوه من مهنية وتفاني في خدمة حفظ السلام خلال فترة عصيبة في فترات عمل اليونيكوم. وإن في أدائهم لفخر لهم ولبلدانهم وللأمم المتحدة.